

الوطني: الائتمان يقفز لأكثر زيادة شهرية منذ 2007

بواقع 693 مليون دينار في سبتمبر.. وبفضل إعادة جدولة القروض

جهاز حماية «المنافسة» يطلب معلومات عن الحصص السوقية لـ «VIVA»

قبل تنفيذ استحواذ شركة STC



نايف الالافي

السعودية يطلب إلى هيئة أسواق المال لشراء باقي أسهم شركة الاتصالات الكويتية «VIVA»، والتي تبلغ (74٪) من أسهم الشركة، ما يعني استحواذها بالكامل على أسهم VIVA.

وأضاف الالافي أن عدم تزويد الجهاز بهذه المعلومات يستتبع توقيع العقوبة المنصوص عليها بالمادة (20) من قانون إنشائه. وقال إن الجهاز قد أنشئ بهدف مراقبة الممارسات الضارة بالمنافسة والنظر في الاندماجات التي تتم بين المتنافسين من ذوي السيطرة على السوق بهدف منع الاحتكار، وزيادة تنافسية الأسواق كما يهدف الجهاز إلى اقتراح القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المنافسة.

قال رئيس جهاز حماية المنافسة نايف الالافي في بيان صحافي أن الإدارة التنفيذية بالجهاز بدأت البحث ومخاطبة شركة الاتصالات الكويتية (VIVA) بشأن تقديم معلومات كاملة عن الحصص السوقية للشركة في سوق الاتصالات بالكويت بشكل عام، وفي الأسواق الفرعية كل على حدة (نقال، انترنت، الدفع المسبق، الدفع الأجل، الاتصالات الدولية.. الخ)، وذلك تطبيقاً لأحكام المادة (15) من قانون حماية المنافسة التي تحول الجهاز الحق في طلب أية معلومات من أية جهة حكومية وغير حكومية يراها ضرورية لعمله. وقال الالافي أن ذلك يأتي في ضوء تقدم شركة الاتصالات

«ميد»: البترول الوطنية تمدد عروض استيراد الغاز المسال حتى 31 يناير المقبل

التاجيل لم يتم بعد. وأضافت المجلة أنه في حال تم الإعلان عن هذا التاجيل فإن هذه ستكون المرة الثالثة التي يتأجل فيها المشروع. ويستخلص من خطط الشركة أن الطاقة الاستيعابية للمحطة ستبلغ 1,5 تريليون وحدة حرارية أساسية يومياً، وستضم مرسيين اثنين لتفريغ شحنات الغاز الطبيعي المسال من الناقلات العملاقة في وقت متزامن. كما ستضم أربعة صهاريج ضخمة لتخزين الغاز الطبيعي المسال تبلغ طاقة الواحد منها 225,500 متر مربع.

قالت مجلة ميد أنه يبدو أن شركة البترول الوطنية الكويتية ماضية قدماً في تمديد الأجل النهائي أمام الشركات لتقديم عروض مناقصة محطة استيراد الغاز الطبيعي المسال البالغة تكلفتها 3,3 مليارات دولار، والمزمع إنشاؤها بالقرب من مصفاة الزور الجديدة. ونقلت المجلة عن مصادر موثوقة قولها إنه تم تحديد يوم 31 يناير المقبل موعداً نهائياً لتقديم العروض، ولكن المصادر أشارت إلى أن إعلاناً رسمياً بشأن

محمود عيسى

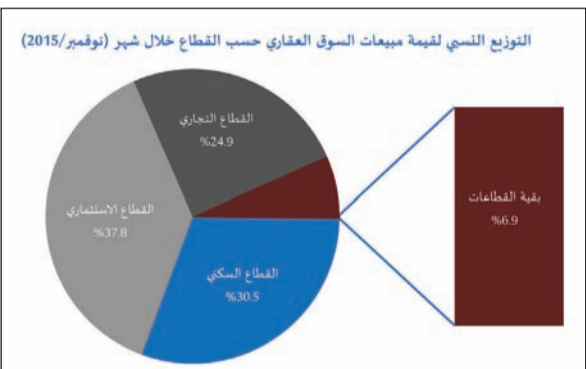
«الدولي»: المبيعات العقارية تقفز في نوفمبر 63٪

سجلت 327 مليون دينار

على أساس شهري، ليتفوق على المستويات المسجلة خلال شهر نوفمبر من عام 2014 بنحو 35٪، كما ارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة بنسبة 10٪ على أساس شهري ليبلغ 840 ألف دينار، أي متراجعا بنسبة 22٪ على أساس سنوي. وتضاعفت مبيعات القطاع التجاري على أساس شهري لتبلغ 81 مليون دينار، مدعومة بصفقة بقيمة قاربت 70 مليون دينار (مجمع تجاري)، فيما بلغ عدد الصفقات المسجلة في القطاع التجاري نحو 6 صفقات فقط، ليرتاجع مؤشر عدد الصفقات المسجلة في القطاع بنسبة 40٪ على أساس شهري وبنسبة 68٪ على أساس سنوي، إلا أن هذا القطاع يمتاز بعدد صفقات متدنية نسبياً طوال السنة، أما في بقية القطاعات.

مبيعات القطاع السكني لتبلغ 99,4 مليون دينار، مرتفعة بنسبة 30٪ على أساس شهري، إلا أن مستوى المبيعات لا يزال قريبا من نصف مستوياته المسجلة في الشهر المقابل من عام 2014، فيما بلغ مؤشر عدد الصفقات المسجلة في القطاع السكني نحو 325 صفقة، مرتفعا بنسبة 33٪ على أساس ربعي، فيما تراجع مؤشر متوسط قيمة الصفقة بشكل طفيف وبأقل من 2٪ على أساس شهري ليبلغ 306 ألف دينار للصفقة الواحدة، وليلقى قريبا من المستويات المسجلة خلال نفس الفترة من العام الماضي. كما شهد القطاع الاستثماري ارتفاعا كبيرا في حجم المبيعات وبنسبة قاربت 73٪ على أساس شهري، كما فاقت مستويات المبيعات في القطاع تلك المسجلة خلال نوفمبر 2014 بنحو 5٪، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة مجموعة من صفقات بيع أراض استثمارية ذات قيمة إجمالية مرتفعة في محافظة مبارك الكبير، كما ارتفع مؤشر عدد الصفقات المسجلة في القطاع بأكثر من الضعف

قال تقرير بنك الكويت الدولي أن شهر نوفمبر شهد أكبر نسبة ارتفاع في مبيعات السوق العقاري الإجمالية منذ بداية عام 2015 (على أساس شهري)، ما قد يحتمل مجموعة من الإشارات أهمها، أن مستويات الطلب الإجمالي في السوق ما زالت قوية وقادرة على دفع عجلة المبيعات في السوق في ظل ثبات نسبي في الفجوة بين مستويات العرض والطلب، كما أن التراجعات التي شهدتها مستويات الأسعار منذ بداية العام وحتى اللحظة قد شجعت العديد من المستثمرين والمعينين لشراء العقارات لاقتناص فرص استثمارية مجدية في السوق أو للحصول على عقارات بأسعار منخفضة نسبياً مقارنة بمستوياتها السابقة، وبخاصة للعقارات ذات العائد الاستثماري الجيد، كما قد يعود تحسن نشاط السوق العقاري إلى تراجع حدة الخوف من الأفق الاقتصادية المستقبلية، حيث لا يتوقع مستويات أسعار النفط الارتفاع على المدى القصير، ولا يمكن لعجلة الاقتصاد التوقف بسبب تراجع أسعار النفط، الأمر الذي بدأ يخلق حالة من التعاضد مع الواقع الذي فرضته التغيرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار النفط، ساهم في ذلك عدم حصول تغيرات ملحوظة في مستويات الإنفاق الحكومي والتي تشكل الدافع الرئيسي لعجلة النمو الاقتصادي في الكويت. وأشار التقرير إلى أن مبيعات سوق العقار الكويتي خلال نوفمبر بلغت 327 مليون دينار (عقود ووكالات) مرتفعا بنسبة 62,7٪ على أساس شهري، لكنه بقي أقل من مستويات المسجلة في شهر نوفمبر من عام 2014 وبنسبة 26٪، كما ارتفع مؤشر عدد الصفقات الإجمالية بنحو 35٪ على أساس شهري ليبلغ 489 صفقة وليبقى أقل بنحو 35٪ من المستويات المرتفعة التي سجلت في الشهر المقابل من عام 2014، فيما سجل مؤشر متوسط قيمة الصفقة ارتفاعا بنسبة 20,8٪ ليبلغ 668 ألف دينار للصفقة الواحدة، وليفوق مؤشر متوسط قيمة الصفقة المستويات المسجلة في الشهر ذاته من العام الماضي بنسبة 14,5٪، تجدر الإشارة إلى أن الشهر الجاري قد شهد 22 يوم عمل مقابل 19 يوم عمل فقط في شهر أكتوبر الماضي. بين التقرير أن القطاعات الرئيسية الثلاث (السكني والاستثماري والتجاري) شهدت ارتفاعا في قيمة مبيعاتها، حيث تحسنت



تذكير

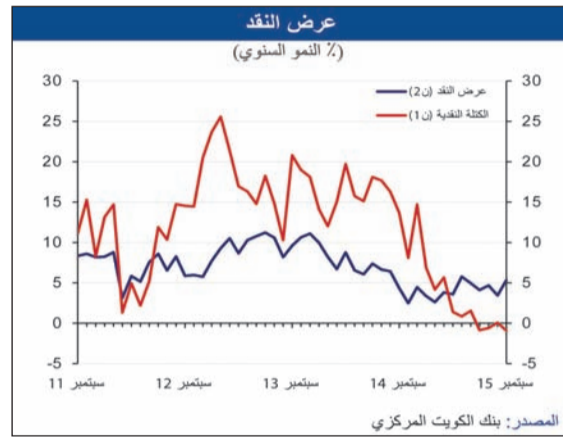
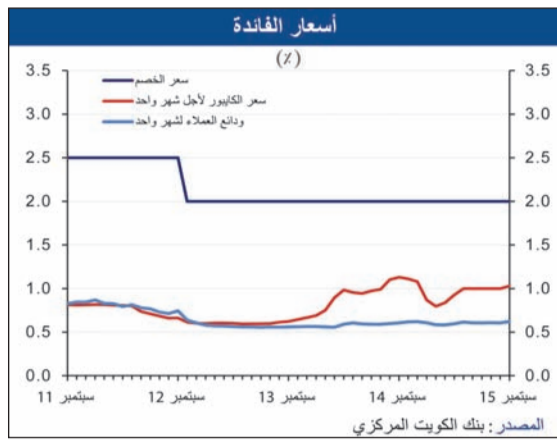
لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية
يتشرف مجلس إدارة
شركة مشاريع الخليج العقارية
شركة مساهمة كويتية (مفقتة)

بدعوة السادة المساهمين لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقده يوم الأربعاء 16 ديسمبر 2015 في تمام الساعة 11:30 صباحا في مقر الشركة لمناقشة البنود التالية:

البنود الأول: قبول استقالة مجلس الإدارة الحالي
البنود الثاني: انتخاب مجلس إدارة جديد
يرجى من السادة الراغبين بحضور الإجتماع أو من بنوب عنهم مراجعة مقر الشركة شرق - دروازة عبد الرزاق - شارع مبارك الكبير - مقابل مجمع البنوك - برج الدروازة # 51 - الدور الثاني

هاتف: 22913300 - 22913303 / فاكس: 22913310 وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي للشركة من الأحد إلى يوم الخميس الفترة من 9:30 صباحا وحتى الساعة 3:30 عصرا.

مجلس الإدارة



ان أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار ارتفعت خلال شهر سبتمبر. إذ ارتفعت أسعار الفائدة المتوسطة على الودائع لأجل شهر واحد وستة شهور بواقع 2 و 4 نقاط أساس لتصل إلى 0,62٪ و 1,01٪ على التوالي بينما ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع لأجل ثلاثة أشهر بواقع 0,79٪. وارتفعت أسعار فائده الائتمانية بالدينار الكويتي لتصل إلى 1,03٪ مسجلة زيادة بواقع 0,31 نقطة أساس في سبتمبر و 24 نقطة أساس منذ تاريخها من السنة المالية. وقد باتت أسعار الفائدة بالتسارع قبل الزيادة المحتملة لأسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفدرالي قبل نهاية العام.

لفترة شهرين. وتعود هذه التقلبات إلى بعض العوامل الموسمية التي تتحمل في انتهاء إجازة فصل الصيف. وظهرت الزيادة خلال شهر سبتمبر في الودائع تحت الطلب بالدينار والودائع لأجل بالدينار، بينما استمرت الودائع بالعملية الأجنبية بالتراجع بواقع 202 مليون دينار. وارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (2ن) ليصل إلى 5,3٪ على أساس سنوي واستمر عرض النقد بمفهومه الضيق (1ن) بالتراجع بواقع 0,9٪ على أساس سنوي وذلك على الرغم من الزيادة التي شهدتها شهر سبتمبر. ويرجع هذا التراجع إلى تأثير قاعدي على خلفية تقديم العملة الجديد في العام الماضي والذي زاد من تدوير العملة.

وقال تقرير الوطني

بقية القطاعات بواقع 463 مليون دينار مع بلوغ النمو 3,7٪ على أساس سنوي. كما شهد الائتمان المنوح لشراء الأوراق المالية المتقلب طبيعته ارتفاعا كبيرا بواقع 291 مليون دينار وسجلت أيضا جميع المكونات الأخرى زيادات. إذ جاء أداء الائتمان المنوح لقطاع العقار قويا مسجلا زيادة بواقع 81 مليون دينار بينما ظل نمو الائتمان المنوح لهذا القطاع ضعيفا نسبيا عند 1,1٪ على أساس سنوي. وأضاف أيضا كل من مكون البناء والتجارة والصناعة زيادات بلغ مجموعها 67 مليون دينار.

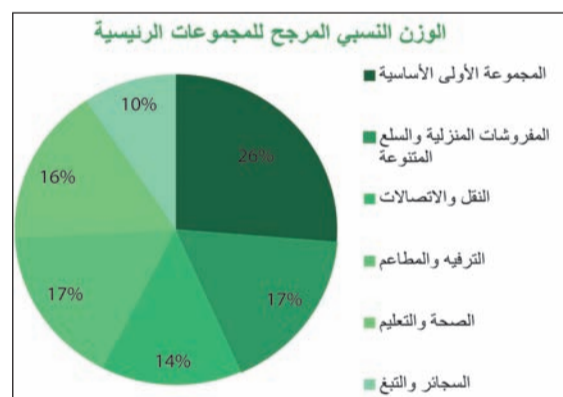
ودائع الخاص

ولفت التقرير إلى ارتفاع ودايح القطاع الخاص ارتفاعا ملحوظا بواقع 335 مليون دينار بعد أن شهدت تراجعاً

ارتفاع ملحوظ في ودائع القطاع الخاص بـ 335 مليون دينار

تسارع نمو القروض الشخصية إلى 12,9٪ على أساس سنوي

«بيتك»: ارتفاع وتيرة التضخم السنوي إلى 3,2٪ في أكتوبر



شهرية مقارنة بتراجع نسبهته 0,14٪ كانت شهرته في سبتمبر برغم الدعم الذي تم صرفه إلى مجموعة المواد الغذائية الأساسية الذي زاد ليشكل 61٪ مقابل 51٪ من إجمالي الدعم المنصرف في سبتمبر. بينما ارتفع معدل التضخم لتلك المجموعة على أساس سنوي نسبهته 3,2٪ في أكتوبر 2015 مقارنة بنسبة ارتفاعها التي كانت سجلت 2,9٪ في أكتوبر من العام الماضي. ويعود ذلك إلى استقرار شهري ملحوظ للشهر الثاني على التوالي في مستويات أسعار مجموعة خدمات السكن في أكتوبر ومقارنة باستقرار شهري مماثل لنفس الفترة من العام الماضي، بينما ارتفعت على أساس سنوي أسعار هذه المجموعة بنسبة 5,7٪ في أكتوبر مقارنة بالعام الماضي الذي زادت فيه بنسبة أقل على أساس سنوي وقدرها 4,4٪، بينما استقرت مستويات أسعار السلع الغذائية والمشروبات بشكل ملحوظ في أكتوبر بعد تراجعها بنسبة 0,4٪ في سبتمبر على أساس شهري، في حين تزيد بنسبة 4,3٪ على العام الماضي مقارنة بارتفاع سنوي نسبهته 4,4٪ في سبتمبر، وهي أعلى من نموها السنوي في العام الماضي وقدره 2,6٪، بينما استقرت المستويات في أسعار الكساء والملبوسات بنسبة أقل من 1٪ في أكتوبر بعد استقرارها في سبتمبر، في حين هدأت وتيرة تراجعها

أشار تقرير بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى تباطؤ نمو الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك وتكاليف المعيشة «التضخم»، على أساس شهري إلى 0,07٪ في أكتوبر 2015 مقابل نمو قدره 0,15٪ في سبتمبر، وما زال أقل من متوسط ارتفاعه خلال 10 أشهر من متوسه ونسبهته 0,21٪، في حين زادت وتيرة ارتفاعه السنوي نسبياً إلى 3,2٪ مقارنة بمستوياته خلال العام الماضي 2014 الذي كان قد شهد ارتفاعاً سنوياً قدره 3,3٪. وتزامن ذلك مع ارتفاع شهري طفيف في أكتوبر بقيمة الدولار مقابل الدينار إلى 303,1 فلس بنسبة 0,3٪ مقابل 302,1 فلس للدولار خلال سبتمبر الذي ارتفع بنسبة أقل 0,03٪ وفق بيانات سعر الصرف الذي يعلنها بنك الكويت المركزي، في حين ارتفع الدولار مقابل الدينار على أساس سنوي بنسبة 5٪ مقارنة مع ارتفاع سنوي أقل نسبهته 2٪ في أكتوبر من العام الماضي الذي سجل 282,950 فلساً للدولار، وفي المقابل تراجع سعر اليورو إلى 331 فلساً في أكتوبر بنسبة 2,7٪ في مقابل استقرار شهري عند 399,9 فلساً، بينما تراجع سعره على أساس سنوي خلال أكتوبر بنسبة 9,4٪ عن العام الماضي الذي كان قد انخفض إلى 386,8 فلساً بمعدل سنوي أقل وقدره 5,6٪.

الصادرات كويتية

وقال التقرير إن قيمة الصادرات كويتية المنشأ شهدت تراجعاً خلال أكتوبر إلى ما قيمته 5,4 ملايين دينار بنسبة 3,6٪ مقارنة مع 5,6 ملايين دينار لصادرات سبتمبر التي تراجع على أساس شهري بنسبة 4٪، في حين انخفضت قيمة تلك الصادرات إلى الدول العربية إلى ما قيمته 3,7 ملايين دينار في سبتمبر بنسبة 2,6٪ عن قيمة صادرات سبتمبر التي بلغت 3,8 ملايين دينار، وبذلك انخفض إجمالي الصادرات كويتية المنشأ إلى مختلف

30٪ تراجعاً سنوياً بقيمة الصادرات الكويتية إلى 9 ملايين دينار

دعم ارتفاع الأسعار في سبتمبر.. وضعف الدعم المقدم في أغسطس

لشهر الثاني على التوالي.. استقرار ملحوظ بأسعار خدمات السكن

معدل النمو

وأشار التقرير إلى ارتفاع مستويات الأسعار في المجموعة الرئيسية الأولى خلال أكتوبر والتي تضم السلع والخدمات التي تضم دعم التكيف خلال شهر أغسطس الماضي وفق بيانات صادرة عن وزارة التجارة والصناعة في أكتوبر.

أشار تقرير بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى تباطؤ نمو الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك وتكاليف المعيشة «التضخم»، على أساس شهري إلى 0,07٪ في أكتوبر 2015 مقابل نمو قدره 0,15٪ في سبتمبر، وما زال أقل من متوسط ارتفاعه خلال 10 أشهر من متوسه ونسبهته 0,21٪، في حين زادت وتيرة ارتفاعه السنوي نسبياً إلى 3,2٪ مقارنة بمستوياته خلال العام الماضي 2014 الذي كان قد شهد ارتفاعاً سنوياً قدره 3,3٪. وتزامن ذلك مع ارتفاع شهري طفيف في أكتوبر بقيمة الدولار مقابل الدينار إلى 303,1 فلس بنسبة 0,3٪ مقابل 302,1 فلس للدولار خلال سبتمبر الذي ارتفع بنسبة أقل 0,03٪ وفق بيانات سعر الصرف الذي يعلنها بنك الكويت المركزي، في حين ارتفع الدولار مقابل الدينار على أساس سنوي بنسبة 5٪ مقارنة مع ارتفاع سنوي أقل نسبهته 2٪ في أكتوبر من العام الماضي الذي سجل 282,950 فلساً للدولار، وفي المقابل تراجع سعر اليورو إلى 331 فلساً في أكتوبر بنسبة 2,7٪ في مقابل استقرار شهري عند 399,9 فلساً، بينما تراجع سعره على أساس سنوي خلال أكتوبر بنسبة 9,4٪ عن العام الماضي الذي كان قد انخفض إلى 386,8 فلساً بمعدل سنوي أقل وقدره 5,6٪.

الصادرات كويتية

وقال التقرير إن قيمة الصادرات كويتية المنشأ شهدت تراجعاً خلال أكتوبر إلى ما قيمته 5,4 ملايين دينار بنسبة 3,6٪ مقارنة مع 5,6 ملايين دينار لصادرات سبتمبر التي تراجع على أساس شهري بنسبة 4٪، في حين انخفضت قيمة تلك الصادرات إلى الدول العربية إلى ما قيمته 3,7 ملايين دينار في سبتمبر بنسبة 2,6٪ عن قيمة صادرات سبتمبر التي بلغت 3,8 ملايين دينار، وبذلك انخفض إجمالي الصادرات كويتية المنشأ إلى مختلف